معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

التطور القانوني لدور الارادة في عقود الاستثمار النفطي

رسالة مقدمة الى
مجلس معهد العلمين للدراسات العليا
كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون الخاص

من قبل الطالب
ميثاق عبد زيد ناهي الكلابي

بإشراف الدكتور
احمد سامي مرهون المعموري
استاذ القانون التجاري

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علماً

صدق الله العلي العظيم

سورة طه /الأية١١٤

الإهداء

الى من غرست في نفسي حب العلم والأمل، الـــى من تعلمت منها ارادة الصبر على الشدائد والسعي نحو اثبات الذات، الـــى من سهرت وكابدت الحياة من أجلي، الـــى روحها الطاهرة، الـــى والدتي العزيـزة، راجياً من الله عز وجل ان ينعمدها برحمته الواسعـة ويجعل سكناها الجنـة.

الـى والـدي براً ووفاءً واحسـاناً.

الى رفيقة دربي وريـاض قلبي زوجتـي وأولادي اليهـم جميعـاً اهـدي ثمرة هذا الجهـد.

وما توفيقـــي الا بالله

شكر وعرفان

قال رسول الله محمد (صلى الله عليه واله وسلم)

(لا يشكر الله من لا يشكر الناس)

الحمد لله الذي حمده عز الحامدين، وشكره فوز الشاكرين، وذكره شرف الذاكرين، وطاعته نجاة الطائعين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وال بيته الطيبين الطاهرين.

أتوجه بفائق الشكر والتقدير الى الاستاذ الفاضل الدكتور (احمد سامي مرهون المعموري) اقراراً بجميل فعله واهتمامه وموافقته للإشراف على رسالتي وكل ما قدمه لي من عون فائق الوصف وما أعطى لي من وقته، إذ كان لخبرته العلمية وتوجيهاته السديدة الدور الكبير في إغناء الدراسة لتظهر بهذه الصورة وتمنياتي له بدوام الصحة والتألق العلمي.

كما واتقدم بخالص الشكر والعرفان الى الدكتور علاء حسين شبع الذي قدم لي النصائح والتوجيهات القيمة.

واتقدم بوافر الشكر والتقدير الى أساتذتي الأفاضل الذين لهم كل الفضل لما بذلوه من جهد ومتابعة، كل من الاستاذ الدكتور فكري جواد عبد رئيس قسم الدراسات العليا في جامعة الكوفة، والدكتور ثامر محمد رخيص رئيس فرع القانون العام في كلية القانون جامعة الكوفة ، والدكتور امير صلاح نصر الاعرجي .

كما أوجه الشكر لمسؤولين المكتبة العلوية المقدسة، ولأساتذة معهد العلمين للدراسات العليا وفي مقدمتهم الأُستاذ المتمرس الدكتور إبراهيم الربيعي والأستاذ المساعد الدكتور علي عادل اسماعيل و الدكتور صالح مهدي كحيط واستاذي الدكتور عبد الرزاق احمد الشيبان، لما بذلوا في تهيئة المصادر وكل ما قدموه لي ولزملائي طلبة الدراسات العليا، سائلين الله عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء وان يكتب لهم التوفيق والسداد.

الباحث

المستخلص

يعّد النفط عصب اقتصاد الدولة المنتجة له، من هنا فإن تلك الدول غالباً ما تلجأ الى ابرام عقود تحقق لها فائدة من شأنها تحسين الواقع الاقتصادي وتلك العقود لم تصل الى ما نحن عليه الآن الا بعد مرورها بعدة مراحل، إذ تباين دور ارادة الاطراف من مرحلة الى أخرى وهذا التباين يعود الى عوامل سياسية واقتصادية وقانونية، العوامل السياسية تتمثل بوقوع بعض الدول المنتجة تحت هيمنة الاستعمار وما لذلك من ضغوطات على تلك الدول النفطية عند ابرام عقود الاستثمار النفطي وما تتضمنه من شروط، وهنا برزت إرادة الشركات النفطية الأجنبية المستثمرة قبالة الدولة المنتجة وكانت لهذه الشركات الكلمة الفصل، أما العوامل الاقتصادية تكمن في ضعف الامكانيات المادية والفنية لتلك الدول آنذاك وحاجتها الماسة لمساعدة الدول المتقدمة للنهوض بواقعها عبر بوابة الاستثمار النفطي، وهذا يبين أن إرادة الدولة المنتجة كانت ضعيفة أمام إرادة الشركات النفطية الأجنبية التي تمتلك الأموال والخبرات الفنية في هذا المجال، أما العوامل القانونية تتمثل بقلة او انعدام النصوص التشريعية المنظمة للاستثمار في تلك الدول، وكان لهذا النقص الدور الكبير في بروز إرادة الشركات وسيطرتها المطلقة.

وتجدر الإشارة الى أن عقود الاستثمار النفطي من العقود طويلة الأمد وتضم تفاصيل وجزيئات دقيقة وغامضة، ومن ثم تحتاج الى تعيين الالتزامات بصورة دقيقة بواسطة اشخاص يتمتعون بقوة وقدرة تفاوضية تتيح لهم إلزام الشركات النفطية الأجنبية بشروطهم كون العقد عندما يكون غير محكم من جانب الصياغة يؤدي الى وقوع منازعات بهذا الشأن مما يدخل عقد الاستثمار النفطي في نطاق القانون الدولي الخاص لأن أغلب الشركات النفطية الاستثمارية هي شركات أجنبية، ومن ثم يتم اللجوء الى التحكيم لفض هذه المنازعات.

لذلك من الضروري الأخذ بنظر الاعتبار تعيين الالتزامات الملقاة على عاتق أطراف عقد الاستثمار النفطي لتجنب الوقوع في المنازعات مع مراعاة أن الدولة المنتجة بحاجة للشركات النفطية الأجنبية المستثمرة عن طريق قيام الدولة المنتجة بوضع ضمانات من شأنها حماية الشركات النفطية الأجنبية المستثمرة لجذب هذه الشركات للاستثمار في تلك الدول كشرط الثبات التشريعي وشرط عدم المساس وغيرها من الضمانات التي تغرس لدى الشركات النفطية الثقة للتعامل مع الدول المنتجة.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاية	أ
الاهداء	ب
الشكر والعرفان	ت
المستخلص	ر
قائمة المحتويات	ز-ص
المقدمة	١-٤
الفصل الاول **الاطار المفاهيمي لعقود الاستثمار النفطي**	٥-٦٨
المبحث الاول **ماهية عقود الاستثمار النفطي**	٦-٣٧
المطلب الاول **التطور التاريخي لاستغلال النفط**	٦-١٤
الفرع الاول : مراحل تطور العقود النفطية	٧-١٠
الفرع الثاني : مرحلة تاميم النفط وما بعدها	١٠-١٤
المطلب الثاني **تعريف عقود الاستثمار النفطي**	١٤-٢٠
الفرع الاول : التعريف القانوني لعقود الاستثمار النفطي	١٥-١٧
الفرع الثاني : التعريف الفقهي لعقود الاستثمار النفطي	١٧-٢٠
المطلب الثالث **انواع عقود الاستثمار النفطي**	٢٠-٣٧
الفرع الاول : عقود الامتياز	٢٠-٢٤
الفرع الثاني : عقود المشاركة	٢٤-٢٨
الفرع الثالث : عقود المقاولة	٢٨-٣٧
المبحث الثاني **ذاتية عقود الاستثمار النفطي**	٣٧-٦٨
المطلب الاول **الطبيعة القانونية لعقد الاستثمار النفطي**	٣٨-٥٣
الفرع الاول : الاراء التقليدية لعقد الاستثمار النفطي	٣٨-٤٦
الفرع الثاني : الاراء الحديثة لعقد الاستثمار النفطي	٤٦-٥٣

	المطلب الثاني **خصائص عقد الاستثمار النفطي**	٥٣-٦٣
	الفرع الاول : الخصائص العامة لعقد الاستثمار النفطي	٥٤-٥٦
	الفرع الثاني : الخصائص الخاصة لعقد الاستثمار النفطي	٥٦-٦٣
	المطلب الثالث **اطراف عقد الاستثمار النفطي**	٦٣-٦٨
	الفرع الاول : الطرف الوطني في عقود الاستثمار النفطي	٦٣-٦٦
	الفرع الثاني : الطرف الاجنبي في عقود الاستثمار النفطي	٦٦-٦٨
	الفصل الثاني **دور الارادة في مراحل انشاء عقد الاستثمار النفطي**	٦٩-١٢٩
	المبحث الاول **تباين دور الارادة بحسب مراحل انشاء عقد الاستثمار النفطي**	٧٠-١٠٢
	المطلب الاول **دور الارادة في مرحلة التفاوض**	٧٠-٨٤
	الفرع الاول : آلية التفاوض في عقد الاستثمار النفطي	٧١-٧٧
	الفرع الثاني : الالتزامات الناشئة عن المفاوضات العقدية	٧٧-٨٤
	المطلب الثاني **دور الارادة في تحديد مضمون العقد**	٨٤-٩٧
	الفرع الاول : صياغة العقد	٨٤-٩٠
	الفرع الثاني : بنود العقد	٩١-٩٧
	المطلب الثالث **دور الارادة في مرحلة ابرام العقد**	٩٧-١٠٢
	الفرع الاول : اسلوب المناقصة العامة	٩٧-٩٩
	الفرع الثاني : اسلوب التفاوض المباشر	١٠٠-١٠١
	المبحث الثاني **تباين دور الارادة بحسب شكل عقد الاستثمار النفطي**	١٠٢-١٢٩
	المطلب الاول **اولوية ارادة المستثمر الأجنبي**	١٠٢-١١٣
	الفرع الاول : قوة السياسة والهيمنة الاستعمارية	١٠٣-١٠٨
	الفرع الثاني : المقدرة الفنية والمالية.	١٠٩-١١٣

	المطلب الثاني **توازن ارادات اطراف عقد الاستثمار النفطي**	١١٣-١١٨
	الفرع الاول : توازن الارادات اقتصادياً	١١٣-١١٥
	الفرع الثاني : توازن الارادات قانونياً.	١١٥-١١٨
	المطلب الثالث **اولوية ارادة الدولة المضيفة**	١١٨-١٢٩
	الفرع الاول : قوة ارادة الدول بعد مرحلة حركات الاستقلال والتحرر	١١٩-١٢٥
	الفرع الثاني : قوة ارادة الدول نتيجة قرارات التاميم	١٢٥-١٢٩
	الفصل الثالث **دور الارادة في تنفيذ عقد الاستثمار النفطي**	١٣٠-١٧٨
	المبحث الاول **دور الارادة بالنسبة لاثار عقد الاستثمار النفطي**	١٣١-١٥٧
	المطلب الاول **دور الارادة في الحقوق والالتزامات المترتبة للدول المنتجة**	١٣١-١٤٤
	الفرع الاول : دور الارادة في الحقوق المترتبة للدولة المنتجة	١٣٢-١٤٠
	الفرع الثاني : دور الارادة في الالتزامات المترتبة على الدولة المنتجة	١٤١-١٤٤
	المطلب الثاني **دور الارادة في الحقوق الالتزامات المترتبة على الشركة المستثمرة**	١٤٤-١٥٧
	الفرع الاول : دور الارادة في الحقوق المترتبة للشركة النفطية الاجنبية	١٤٥-١٥٠
	الفرع الثاني : دور الارادة في الالتزامات المترتبة على الشركة الاجنبية	١٥١-١٥٧
	المبحث الثاني **دور الارادة في تحديد الاختصاص التشريعي والقضائي في عقد الاستثمار النفطي**	١٥٨-١٧٨
	المطلب الاول **دور الارادة في تحديد القانون الواجب التطبيقي على عقد الاستثمار النفطي**	١٥٨-١٦٦
	الفرع الاول : اختيار الارادة الصريحة	١٥٩-١٦٣
	الفرع الثاني : اختيار الارادة الضمنية	١٦٤-١٦٦

المطلب الثاني **دور الارادة في تحديد الاختصاص القضائي واجب التطبيق على منازعات عقد الاستثمار النفطي**		١٦٦-١٧٨
	الفرع الاول : دور الارادة في تعيين آليات اصدار الحكم التحكيمي	١٦٧-١٧٠
	الفرع الثاني : دور الارادة في تنفيذ الحكم التحكيمي	١٧١-١٧٨
الخاتمة		١٧٩-١٨٣
المصادر والمراجع		١٨٤-٢٠٧
Abstract		**A**